الأثر الإيجابي لثورة الرابع عشر من أكتوبر المجيدة في حضرموت

عندما كان الناس بحاجة إلى "ثورة" والتهيئة للزمن القادم، زمن انطلاق شرارة ثورة الرابع عشر من أكتوبر المجيدة عام 1963م، حدثت بالمكلا في يوم السابع والعشرين من ديسمبر من العام 1950م حادثة القصر، فألقت بظلالها على النفوس، وزراعت تقاليد جديدة للعمل الوطني.

لتأذنوا لي باستنطاق التاريخ، من خلال ما كتبه الأستاذ أحمد عوض باوزير، رئيس تحرير صحيفة (الطليعة الأسبوعية) التي كانت تصدر في المكلا في حقبة ستينيات القرن العشرين، أيام المد الثوري في المنطقة، وتأجج الحماس للنضال والجدل حوله.. وهل نحن جاهزون لنظام جمهوري، يغير أنماط (السلطنات والإمارات) في تأكيد واضح على مواجهة التخلف .. والأيام "الحبلى" بأحداث مؤلمة!!

علامة مضيئة على درب النضال

كتب الأستاذ أحمد عوض باوزير :

يعتبر يوم 27 ديسمبر من العام 1950م من القرن الماضي، أو ما يعرف بـ "حادثة القصر" علامة مضيئة على درب النضال اليمني.

في ذلك اليوم شهدت ساحة القصر السلطاني بالمكلا" قصر النعيم سابقا حشدا كبيرا من المواطنين الذين توافدوا من أحياء مدينة المكلا، منذ الصباح الباكر، استجابة لدعوة (الحزب الوطني بالمكلا) الذي رفع شعار المطالبة بـ "سكرتير وطني" للدولة القعيطية، بدلاً من إسناد هذا المنصب لشخص أجنبي، كما قضت بذلك توجيهات (المستشار المقيم والمعتمد البريطاني) الذي كانت يده مطلقة للتحكم في الشؤون الداخلية للسلطنة القعيطية، كما تنص على ذلك معاهدة الاستشارة التي جرى توقيعها بين الطرفين في عام 1937م.

ومما لا شك فيه أن الحزب الوطني، رغم كل شيء، كان مخلصا في دعوته بتعيين (سكرتير وطني للدولة القعيطية) لاعتقاده، بأن وضع شخص أجنبي في هذا المنصب يعتبر إساءة مقصودة كانت أو غير مقصودة لأفراد الشعب في حضرموت، الذي بدأ يتطلع نحو مستقبل أفضل ونحو حياة جديدة.

لكن القصر السلطاني بكل ما يمثله من العنجهية، رفض الرضوخ لهذه الرغبة الشعبية التي لا تعني أكثر من تعيين (وطني) في منصب (السكرتير) الذي لا حول له ولا قوة في تغيير خطط السياسة المحلية للسلطنة، التي توضع عادة داخل مكاتب (المستشارية) التي كان مبناها في واجهة القصر السلطاني ليكون هذا القصر تحت مراقبة (المستشارية).

لقد أراد القصر السلطانين ومن ورائه دار المستشارية، أن يرفض الرغبة الشعبية المتمثلة في تعيين السكرتير الوطني، إجهاض نواة الحركة الوطنية التي أخذت تبرز داخل اجتماعات (الحزب الوطني)، من خلال المناقشات التي كانت تثار بين الأعضاء بين الكواليس وخارجها.. وكانت عيون القصر وجواسيسه منتشرة في كل مكان، تراقب كل حركة، ولابد أن أولئك الجواسيس كانوا قد نقلوا صورة عما كان يجري داخل اجتماعات الحزب الوطني، وكانت المطالبة بالإصلاحات الجذرية لقانون الضرائب ومراقبة الحسابات (للجمعية الخيرية) وقيام مجلس تشريعي، هي من بين المطالب التي كانت ترفعها قطاعات داخل الحزب الوطني، وكانت الصحف التي كانت تصدر في مدينة عدن، أيامئذ (النهضة وفتاة الجزيرة) تذكي تلك المشاعر الوطنية وتلهب حماس المواطنين.

ولقد كان الموقف الصعب والمتأزم الذي أدى بالضرورة إلى أحداث (27 سبتمبر 1950م الدامية) هو إصرار السلطات القعيطية على رفض المطلب الشعبي، التمثل في تعيين (السكرتير الوطني)، ورغم ما بذله وفد الحزب الوطني (المفاوض) من جهود في إقناع السلطان (صالح بن غالب القعيطي) في عدالة المطلب الوطني، فإن السلطان الذي كان واقعا – في الحقيقة – تحت تأثير المستشار البريطاني، كان يتصور أن الحشد الكبير الذي كان وقتها يتظاهر داخل (ساحة قصره)، أنها حفر لتهديده، والإضرار به، وكان وقتها في أقصى حالة من الغضب والثورة، وكان المفاوضون داخل القصر عاجزين عن تهدئة الجماهير التي صممت على ألا تبرح ساحة القصر حتى يستجاب لمطالبها.. وأخذت أصواتها ترتفع تشق عناء السماء مجلجلة.

ثم أخذ الجو يتكهرب شيئًا فشيئًا.. وزاد من خطورة الموقف، استدعاء قوة من الشرطة المسلحة في الحال، لحماية القصر من ما وصفوه بـ "ثورة الرعاع".

وفشلت كل المحاولات في تفريق الجموع بسلام، من دون القبول بالمطلب الشعبي.

وبعد توتر الموقف، انطلقت نحو صدور المواطنين الأبرياء والعزل من السلاح، رصاصات الغدر والخيانة.. لتحصد أرواح العشرات وتضرجت دماؤهم بتربة الوطن المقدس.. وسقطت كل الدعاوى المزيفة التي كانت تتردد، عن حماية السلطان (العادل)، وظهر الموقف على حقيقته واضحا.. وضوح الشمس.

فـ "الرموز" تظل هي الرموز، لا تملك إلا أن تطيع وأن لا توضح (بلا صيحة).. حفاظا على مصالحها الشخصية.

واختتم الأستاذ أحمد عوض باوزير روايته لتلك الحادثة التي مضت على وقوعها نحو (59 عاما) .. بالقول :

"إن حادثة القصر الشهيرة ستظل علامة مضيئة ومشرقة في تاريخ نضالنا الوطني، ولسوف تحتل مكانا مرموقا في مسار الحركة الوطنية الواحدة.. كانت قبسا من يقظة الشعوب التي تكافح ضد الظلم.. والقهر والسيطرة والاستبداد.

ما بعد "حادثة القصر"

كان سكرتير الدولة حينذاك العماني الشيخ سيف بوعلي، وبعد انتهاء مدة ولايته غادر إلى زنجبار في شرق أفريقيا ليتعين بعده السوداني الشيخ سعيد القدال الذي كان في حقبة الأربعينيات ناظرا للمعارف بالدولة القعيطية واستمر (سكرتيرا للدولة) خلال حقبة خمسينيات القرن العشرين ليخلفه بعد ذلك في المنصب نفسه الباكستاني جيهان خان، تحت مسمى (وزير السلطنة القعيطية).. ولا اقتضى تسارع الأحداث في المنطقة إلى مغادرة الوزير الباكستاني، ليخلفه (وزير وطني) السيد أحمد محمد العطاس (رحمه الله)، وعندما لاحت في الأفق رياح التغيير، سافر قبل أن تسقط مدينة المكلا إلى الخارج بعد أن أطلق في عهده (الحريات) عام 1965م، وبعد ذلك أسقطت الثورة الأكتوبرية مدينة المكلا يوم 17 سبتمبر عام 1967م، وتصبح حضرموت بكاملها، محافظة من محافظات الجمهورية، بعد استقلال جنوب الوطن في الثلاثين من نوفمبر (يوم الجلاء) عام 1967م، وما زالت الصورة عالقة بالعيون.. أيام توالت الأحداث عاصفة في جنوب الوطن.. وكان الاقتحام للمستقبل.. بإعادة توحيد الوطن يوم 22 مايو 1990م .. وكان لهذا الحدث التاريخي دلالة لا تخفى على أحد والصور تظل ذكرى محفورة في الوجدان.. نستعيدها ونحن نحتفل اليوم بالذكرى السادسة والأربعين لثورة الرابع عشر من أكتوبر المجيدة.

الذين عاشوا إرهاصات التغيير في حضرموت يتحدثون لـ "14 أكتوبر" :

مسيرة الحركة الوطنية اليمنية، تمتد جذورها بعيدًا، في شكل مقاومة شعبية باسلة ضد الاحتلال التركي في شمال الوطن، وضد الاستعمار البريطاني في الجنوب.

لم تهدأ هذه المقاومة أبدا في أي مرحلة من المراحل حتى تحقيق الاستقلال الوطني، سواء استقلال شمال الوطن من الأتراك عام 1918م أو استقلال الجنوب من الاستعمار البريطاني في 30 نوفمبر 1967م.

حقائق من مسيرة الثورة في حضرموت

يقول الأستاذ / جميل عوض العوبثاني (تربوي متقاعد) :